



عقد مقاولة

الموضوع : إستكمال المرحلة الثانية من أعمال الجسر الترابي لعدة قطاعات من مشروع وصلة سكة حديد (الروبيكي - العاشر من رمضان - بلبيس) بطول ٥٧ كم المسافة من الكم ٩,٦٠٠ الى الكم ١٠,٠٠٠ بطول ٤,٠ كم اتجاه بلبيس (بأثر المباش).

رقم العقد: ٢٠٢٤ / ٢٠٢٣ / ١٥٠٩

أنه في يوم الخميس الموافق: ٢ / ٥ / ٢٠٢٤

حرر هذا العقد بين كلا من :-

الهيئة العامة للطرق والكباري

ويمثلها السيد اللواء المهندس / حسام الدين مصطفى

- بصفته : رئيس الهيئة العامة للطرق والكباري.

ومقرها ١٥١ طريق النصر - بجوار معهد النقل - مدينة نصر

(ويشار إليه فيما يلى بالطرف الأول)

وشركة نخبة للاستثمار والمعامل الطبية والمقاولات

بصفته / مدير الشركة

ويمثلها السيد / اسلام محمد عطيه سليم الجوهرى .

رقم قومي / ٢٨٧٠٩١٦١٣٠٢٨٥١

بطاقة ضريبية / ٦٧٠-٢٥٠-٨٠٥

مأمورية ضرائب / الشركات المساهمة بالقاهرة

سجل تجاري رقم / ١٢١٩٦

ومقرها / دور ٢ برج المصطفى ٢ ش الغشام الرئيسي الزقازيق ثان

(ويشار إليه فيما يلى بالطرف الثاني)

د.أ.م.إ.م.ر. كلية طب الوجهى
د.أ.م.إ.م.ر. الوجهى



١٥١ طريق النصر - مدينة نصر - القاهرة - ص.ب ١٠١١ الرقم البريدى ١٢٩٢٩٦٧ - ٢٣٨٩٢٠٨٣ - ٢٠٢ (٢٠٢٢) الخط الساخن ١٩٤٨٧

الموقع الإلكتروني garb.gov.eg البريد الإلكتروني contact_us@garb.gov.eg

التمهيد

بناءً على موافقة السيد الفريق / وزير النقل بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/٥ على إستكمال المرحلة الثانية من أعمال الجسر الترابي لعدة قطاعات من مشروع وصلة سكة حديد (الروبيكي - العاشر من رمضان - بلبيس) بطول ٥٧ كم المسافة من الكم ٩.٦٠٠ إلى الكم ١٠.٠٠٠ بطول ٤٠٠٤ كم اتجاه بلبيس بطريق الإتفاق المباشر مع شركة نخبة للاستثمار والمعامل الطبية والمقاولات بتكلفة تقديرية ٦٠٤٧٨.٥٠٠ جنيه (فقط وقدره ستة مليون واربعمائة ثمانية وسبعون ألف وخمسمائة جنيه لا غير) حيث قام الطرف الأول بموافضة الطرف الثاني على الأسعار الخاصة بنجود الأعمال الخاصة بالعملية عاليه والتي انتهت إجراءاتها إلى تنفيذ تلك الأعمال بمبلغ قدره ٦٠٤٧٨.٥٠٠ جنيه (فقط وقدره ستة مليون واربعمائة ثمانية وسبعون ألف وخمسمائة جنيه لا غير) شاملة الضريبة . ويعتبر محضر المفاوضة جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد فيما لا يتعارض مع نصوصه وقد اقر الطرفان بأهليةهما وصفتيهما للتعاقد واتفقا على الآتي:-

البند الأول

يعتبر التمهيد السابق وكراسة الشروط والمواصفات الفنية وكتاب المواصفات القياسية والعرض المقدم من الطرف الثاني وكافة المكاتب المتبادلة بين الطرفين والشروط الخاصة والعامة جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومتمماً لأحكامه .

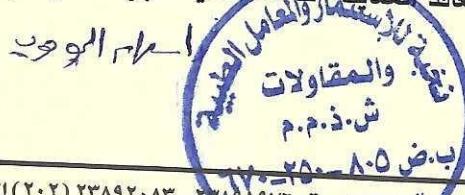
البند الثاني

يلتزم الطرف الثاني بتتنفيذ إستكمال المرحلة الثانية من أعمال الجسر الترابي لعدة قطاعات من مشروع وصلة سكة حديد (الروبيكي - العاشر من رمضان - بلبيس) بطول ٥٧ كم المسافة من الكم ٩.٦٠٠ إلى الكم ١٠.٠٠٠ بطول ٤٠٠٤ كم اتجاه بلبيس. (بالأمر المباشر) طبقاً للمواصفات والكميات والأسعار المبينة بالجدول المرفق والذي يعد جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد وبقيمة إجمالية قدرها بمبلغ ٦٠٤٧٨.٥٠٠ جنيه (فقط وقدره ستة مليون واربعمائة ثمانية وسبعون ألف وخمسمائة جنيه لا غير) شاملة كافة الضرائب والرسوم المقررة بما فيها ضريبة القيمة المضافة مقابل تنفيذه وفقاً لشروط ووثائق

. العقد .

البند الثالث

يلتزم الطرف الثاني " شركة نخبة للاستثمار والمعامل الطبية والمقاولات " بتتنفيذ الأعمال المسندة إليه طبقاً للمواصفات الفنية وذلك خلال (٨) شهور من استلام الطرف الثاني الموقع خالياً من الموانع وقد قامت الشركة بالمعاينة لموقع الأعمال محل التعاقد المعاشرة التامة النافية للجهالة شرعاً وقانوناً .



البند الرابع

قدم الطرف الثاني للطرف الأول خطاب ضمان نهائى رقم ١٠٢٧٤١ بمبلغ وقدره ٣٢٣.٩٢٥ جنية (فقط وقدره ثلاثة وثلاثة وعشرون الف وتسعمائة خمسة وعشرون جنيها لا غير) صادر من التجارى وفا بنك - ايجيبت بتاريخ ٢٠٢٤/٤/٣٠ ساري حتى ٢٠٢٥/٤/٣٠ وهو قيمة التأمين النهائي المستحق بواقع ٥ % من القيمة الإجمالية للعقد لا يرد إليه أو ما تبقى منه إلا بعد التسليم النهائي واعتماد محضر لجنة الاستلام من السلطة المختصة. ويتم احتجاز ما يعادل ٥ % من إجمالي الأعمال المنفذة كضمان أعمال تظل لدى الطرف الأول طوال مدة ضمان الأعمال محل العقد ويرد إليه أو ما تبقى منه بعد الاستلام المؤقت أو نظير خطاب ضمان معتمد من أحد البنوك المحلية ينتهي سريانه بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ حصول الإستلام المؤقت طبقاً للمادة (٤٠) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .

البند الخامس

يقوم الطرف الأول بصرف دفعات تحت الحساب للطرف الثاني تبعاً لتقديم العمل وذلك طبقاً للضوابط والشروط الواردة بالمادة (٤٥) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .

البند السادس

إذا تأخر الطرف الثاني عن تنفيذ الأعمال المسندة إليه طبقاً لما ورد بكراسة الشروط والمواصفات الفنية كلها أو جزء منها طبقاً للميعاد المحدد بالبند الثالث من هذا العقد يوقع الطرف الأول على الطرف الثاني غرامة التأخير بالنسبة وفي الحدود المنصوص عليها في المادة (٤٨) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .

البند السابع

يجوز للهيئة صرف دفعة مقدمة بما لا يتجاوز نسبة ١٠ % من قيمة التعاقد بعد توقيعه أو حسب قيمة الاعتمادات المالية المتاحة وذلك مقابل خطاب ضمان مصرفي معتمد بذات القيمة والعملة وغير مقيد بأى شروط وساري المفعول حتى تاريخ الاستحقاق الفعلى لتلك المبالغ وذلك إعمالاً لأحكام المادة رقم (٩٢) من اللائحة التنفيذية من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ مع مراعاة ما نصت عليه هذه المادة بأن تستخدم في تزويد المشروع بالمعدات والمواد والتجهيزات المطلوبة لمباشرة العمل بصورة فعلية لإنجاز المشروع ولا يصرف فروق أسعار عن هذه الدفعة .

البند الثامن

إذا أخل الطرف الثاني بأى بند من بنود هذا العقد يكون للطرف الأول دون اللجوء إلى القضاء فسخ العقد أو تفريذه على حساب الطرف الثاني ، وفي هذه الحالة يصبح التأمين النهائي من حق الطرف الأول والذي يكون له أن يخصم ما يستحقه من غرامات وقيمة كل خسارة تلحق به بما فيها فروق الأسعار والمصاريف الإدارية من أية مبالغ مستحقة أو تستحق للطرف الثاني لديه ، وفي حالة عدم كفايتها يكون للطرف الأول أن يلجاً إلى خصمها من مستحقات الطرف الثاني لدى أية جهة إدارية أخرى أيا كان سبب الاستحقاق ودون حاجة إلى اتخاذ أية إجراءات قضائية وذلك كله مع عدم الإخلال بحق الطرف الأول في الرجوع على الطرف الثاني بما لم يتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري.



البند التاسع

إذا ظهرت أي أعمال مستجدة خارج نطاق المقايسة لا تشملها جدول الكميات للبنود والمواصفات المتعاقدين وتقضي الضرورة الفنية تنفيذها بمعference الطرف الثاني دون غيره فيتم التعاقد على تنفيذها بموافقة السلطة المختصة وبطريق الاتفاق المباشر على أن يتم المحاسبة عليها باتفاق الطرفين بعد تحليل أسعارها و المناسبتها لأسعار السوق المحلي وذلك وفقاً لما نصت عليه الفقرتين الثانية والرابعة من المادة (٦٢) من القانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ ياصدار قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة .

البند العاشر

يلزم الطرف الثاني باتباع جميع القوانين واللوائح الحكومية والمحلية ذات الصلة بموضوع تنفيذ التعاقد فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا العقد ، كما يكون مسؤولاً عن حفظ النظام بموقع العمل وتنفيذ أوامر الطرف الأول بأبعد كل من يهمل أو يرفض تنفيذ التعليمات أو يحاول الغش أو يخالف أحكام هذه الشروط وذلك خلال أربعة وعشرين ساعة من تاريخ استلامه أمراً كتابياً بذلك من مندوب الطرف الأول ، كما يلتزم الطرف الثاني باتخاذ كافة الاحتياطات الازمة لمنع حدوث الإصابات أو حدوث الوفاة للعمال أو أي شخص آخر أو الإضرار بمتلكات الحكومة أو الأفراد ، وتعتبر مسؤوليته في هذه الحالات مباشرة دون تدخل الطرف الأول وفي حالة إخلاله بذلك الالتزامات يكون للطرف الأول الحق في تنفيذها على نفقة الطرف الثاني

البند الحادي عشر

يلزم الطرف الثاني بعمل جسات تأكيدية للتربة في الموقع المزمع إنشاء المشروع عليه وتقديم الرسومات الإنسانية التنفيذية للمشروع للاعتماد من الاستشاري والإدارة الهندسية لدى الطرف الأول والتي سيتم العمل بمقتضاه .

البند الثاني عشر

يلزم الطرف الثاني بالمحافظة على سلامة ممتلكات ومنشآت الطرف الأول أثناء القيام بتنفيذ الأعمال محل هذا العقد وإذا تسبب في إتلاف أي شيء يلزم بإعادته الحال إلى ما كان عليه وإن لا سيقوم الطرف الأول بإصلاح التلفيات على حسابه خصماً من تأمينه أو مستحقاته لديه مع تحمله المصروف الإدارية الازمة

البند الثالث عشر

يلزم الطرف الثاني باستخراج كافة التراخيص والتصاريح والموافقات القانونية الازمة لتنفيذ الأعمال من كافة الجهات الحكومية وغير حكومية بما في ذلك القوات المسلحة ، مع الالتزام بالقواعد والإجراءات المنصوص عليها في ذلك الشأن ، وكذلك كافة القوانين والقرارات واللوائح المنظمة لمارسة نشاطه على أن تتحمل الهيئة تكاليف النقل الازمة للمرافق كما يلتزم الطرف الثاني بالمحافظة على كافة المرافق التي تكون بمكان العمل وفي حالة حدوث أية أضرار أو تلفيات بها يتحمل كامل المسئولية القانونية المترتبة على ذلك دون أدنى مسؤولية على الطرف الأول .

باسم المسؤول





البند الرابع عشر

الطرف الثاني يكون مسؤولاً مسئولية كاملة عن أي ضرر يمكن أن يصيب أي من عامليه أو الغير بسبب تنفيذه للأعمال أو من جراء فعل أي من عامليه أو احدى الآلهة وتقع المسئولية القانونية كاملة على الطرف الثاني وحده .

العدد الخامس عشر

يلزم الطرف الثاني بجميع تعليمات لجنة المشرفة على التنفيذ المعينة من قبل الطرف الأول
وكذا اعتماد كافة التوريدات منها قبل تركيبها بالموقع ومن استشاري الجهة

العدد السادس عشر

يلزم الطرف الثاني بإخلاء محل العمل من المهمات والمخلفات في ظرف شهر من التسليم الابتدائي للأعمال محل هذا العقد وإذا أخل بذلك يقوم الطرف الأول بإخلاء الموقع على حساب الطرف الثاني خصماً من تأمينه أو مستحقاته المالية مع تحمله المصارييف الإدارية الازمة.

العدد السابع عشر

أقر الطرفان بأن العنوان المبين قرين كل منها بصدر هذا العقد هو المحل المختار لهما ، وأن جميع المكاتب والمراسلات التي توجه عليه تكون صحيحة ومنتجة لكافية أثارها القانونية ، وفي حال تغير أحد الطرفين لعنوانه يتغير عليه إخطار الطرف الآخر بالعنوان الجديد بخطاب مسجل بعلم الوصول ، والإعتراض على العنوان المبين بهذا العقد صحيحة ومنتجة لكافية أثارها القانونية .

العدد الثامن عشر

لا، من: الطرف، الثاني، أن، بتنازل، للغير، عن الأعمال محل هذا العقد كلياً أو جزئياً.

السند التاسع عشر

تسري على هذا العقد أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم (٦٩٢) لسنة ٢٠١٩ م وكذا أحكام القانون المدني المصري الصادر بالقانون (١٣١) لسنة ١٩٤٨ فيما لم يرد به نص خاص .

البند العشرون

لطرف الأول الحق في تعديل كميات أو حجم العقد بالإضافة أو النقص بما لا يجاوز (٢٥٪) بالنسبة لكل بند بذات الشروط والأسعار دون أن يكون لطرف الثاني الحق في المطالبة بأي تعويض عن ذلك ، ويجب في جميع حالات تعديل العقد الحصول على موافقة السلطة المختصة ووجود الإعتماد المالي اللازم وأن يصدر التعديل خلال فترة سريان العقد ، وألا يؤثر ذلك على أولوية الطرف الثاني في ترتيب عطائه ، وأن مدة العقد الأصلية ، إذا طلب الأمر ذلك بالقدر الذي يتاسب وحجم الزيادة أو النقص

العدد الحادى والعشرون

١١١
٢٠١٦ م " لسنة (٦٧) رقم بالقانون الصادر الضرائب على القيمة المضافة الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ م " .

دعاهم المؤمنون



البند الثاني والعشرون

يلتزم الطرف الثاني بضمان الأعمال موضوع هذا العقد وحسن تنفيذها على الوجه الأكمل لمدة سنة واحدة لجميـع الأعمـال تبدأ من تاريخ الإـسلام الإـبتدائي للأعمـال وحـتى الإـسلام النهـائي . وـذلك طـبقاً لـأحكام القـانون رقم (١٨٢) لـسنة ٢٠١٨ بـشأن تنـظيم التعاـقات ودون إـخلـال بـمدة الضـمان المـنـصـوص عـلـيـها فـي القـانـون المـدـنـي أو أي قـانـون أـخـر ، ويـكون مـسـؤـلاً عـن بـقاء الأعمـال سـلـيـمة أـثـنـاء مـدـة الضـمان طـبقـاً لـشـروـط التـعاـقـد فـإـذا ظـهـرـ بها أي خـلـل أو عـيـب يـقـوم بـأـصـلاحـه عـلـيـ نـفـقـةـه فـإـذا قـصـرـ فـي إـجـراءـ ذـلـك فـالـطـرفـ الـأـوـلـ أـنـ يـجـريـه عـلـيـ نـفـقـةـ الـطـرفـ الـثـانـيـ وـتحـتـ مـسـؤـلـيـتـه .

البند الثالث والعشرون

تختص محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة بنظر كافة المنازعات التي قد تنشأ من جراء تفسير أو تنفيذ هذا العقد .

البند الرابع والعشرون

يقر كل من طرفي العقد بموافقتهم على آلية تعديلات تجريها الجهة المختصة بمجلس الدولة على ما جاء بينوـدـ هـذـاـ عـقـدـ بـعـدـ التـوـقـيـعـ عـلـيـهـ عـنـدـ مـرـجـعـتـهـ لـهـذـاـ عـقـدـ .

البند الخامس والعشرون

يحتفظ الطرف الثاني بحقه في صرف فروق الزيادة التي تطرأ على أسعار المواد (الأسمنت - الحديد - السولار - بيتومين) وفقاً للمعاملات المحددة في عطائه لتلك البنود وفقاً لما جاء بالمادة رقم (٤٧) من قانون تنظيم التعاـقات التي تبرـمـهاـ الجـهـاتـ الـعـامـةـ الصـادـرـ بـالـقـانـونـ رقمـ (١٨٢) لـسـنةـ ٢٠١٨ وـطـبقـاً لـلـتـعـرـيفـاتـ وـالـمـعـادـلـةـ وـالـقـوـاـعـدـ الـوـارـدـةـ بـالـمـادـةـ (٩٧) منـ الـلـائـحةـ التـنـفـيـذـيـةـ لـقـانـونـ تـنـظـيمـ التـعاـقـدـاتـ الـتـيـ تـبـرـمـهاـ الجـهـاتـ الـعـامـةـ الصـادـرـ بـقـرارـ وزـيـرـ المـالـيـةـ رقمـ (٦٩٢) لـسـنةـ ٢٠١٩ مـ .

البند السادس والعشرون

حرر هذا العقد من ثلاثة نسخ تسلم الطرف الثاني نسخة منها ، واحتفظ الطرف الأول بباقي النسخ للعمل بموجبها عند الاقتضاء والزور .

الطرف الثاني

شركة نخبة للاستثمار والمعامل الطبيعية والمقاولات

التـوـقـيـعـ (ءـاسـلامـ الـجـوـهـريـ)

الـسـيـدـ /ـ اـسـلامـ مـحـمـدـ عـطـيـةـ سـليمـ الـجـوـهـريـ
مـديـرـ الشـرـكـةـ

الطرف الأول

المـهـيـةـ الـعـامـةـ لـلـطـرـقـ وـالـكـبـارـيـ

التـوـقـيـعـ (حـسـامـ الدـيـنـ مـصـطـفـيـ)

لواءـ مـهـنـدـسـ /ـ حـسـامـ الدـيـنـ مـصـطـفـيـ
رئيسـ الـهـيـةـ الـعـامـةـ لـلـطـرـقـ وـالـكـبـارـيـ

